تقويم الافكار

(لحضرة الفاضل حمودة افندي (بك) عبده المحامي)

٢

الحقيقة الثانية هي السياسة وهي النظر في شؤون الامة والسير بها في منهاج يقودها الى مواطن الراحة والسعادة وهي نوعان سياسة داخلية وسياسة خارجية فالسياسة الداخلية هي التي تلزم الملك في ادارة شؤونه الداخلية ولا بد للملك الراغب فيها أن يحيط بأحوال رعيته ويقف على ما يجري فيها ويتعرف سيرة بطانته وكبار أمته ويراقب اعمالهم وينظر في حركاتهم ومتى ظهر له وتحقق أن منهم من ينحرف عن سنن الاستقامة ويبيع الذمة ويبيح المظلمة وينفذ الغرض والشهوة وجب عليه أن يبعده ويحل به نكبته . أما اذا استوثق من استقامة أحدهم فعليه أن يكافئه ويحله محلا من رعايته وينزله منزلة الكرامة ويمن عليه بعلو المكانة فان ذلك مما يشجع المعتدلين في سيرهم ويقوي من آمالهم ويحبط عمل المنحرفين فيرجعون عن غيهم ويتركون سبيل اعوجاجهم فبهذا تصفو له القلوب وتحوم عليه الافئدة وبهذا تخضع له الطباع المستحجرة والرقاب المستعصية : أما المستقيمون منهم فلركونهم الى عدله واطمئنانهم بفضله وأما المنحرفون فلخشيتهم من بأسه ومهابتهم من صولته انما على الملك أيضا أن لا يأخذ بالريب ولا يبطش بالظن ولا يحكم بالوهم ولا يجعل كلام الجاسوس سنداً يؤاخذ به أو حجة يعاقب بها وان يبعد اهل الوشاية ولا

يقرب اولي السعاية فان ذلك مما يغير القلوب ويوغر الصدور ويولد الحقود فيصبح البريء مؤاخذاً والجاني منعما والمعتدل مبعداً والمنافق مقربا وهذا حال لا يستقيم معه شأن ولا يتوطد به نظام فتضيع الثقة من الحاكم وتصبح أحكامه مظالم ويعسر عليه أن يسوس الرعية ويقود الامة

قالوا: بالراعي تصلح الرعية ولكن هذا المفهوم لا يؤخذ على اطلاقه فان استقامة الحاكم وحدها لا تكفي في ارتقاء الامة اذا كانت هذه فاقدة التربية وتعوزها العلوم والمعرفة، وأمر بديهي ان الحاكم الاكبر وظيفته ان يأمر ويسن قوانين وينشر لوائح ولكن المنفذ والواقع عليه التنفيذ ليسوا الا رجال الدولة والرعية وحينئذ لابد لتوطيد سياسة الملك من نشر التعليم والاعتناء بأمر التهذيب حتى تتثقف العقول ويفهم الناس ارادة الحاكم ويفرقوا بين الحق والباطل خصوصا وان صاحب الامر في الامة مهما كان علمه محيطا بأحوالها فان هناك اشياء يتعلق بها النظام ولكنها لا تصل الى علمه ولا يحس بها غير الرعية المباشرين لحركتها فلا بد لا يجاد هذا الاحساس أن تستشعر الافراد بما يلزمهم ومايصلحهم حتى يرشدوا الحاكم اليها وقد يعرض للحاكم أحوال كثيرة وصعوبات شديدة لا يمكن ان يفكك مشاكلها أو يذلل شدائدها الا باتفاق مع رعيته والاستعانة بآرائهم وهذه حالات هي في غنى عن البيان. فاذا كانت الامة فاقدة الحركة العقلية عارية عما يلزمها من المعرفة كيف يستقيم للحاكم أمر في مثل هذه الحالة؟

ومن دعائم السياسة في الدولة ان يكون المستظلون برايتها بحكمهم قانون واحد ولا يفرق بين وطني وأجنبي ولا أريد بلفظ القانون الا معناه الخاص وهو الذي يفصل بين الناس في معاملاتهم وما يقع بينهم من الجنايات والجرائم فانه

اذا مُيز فريق عن آخر في دائرة الحكم انصدع النظام وانتكست العدالة خصوصا اذا كان هذا التميز للاجنبي كما هو حاصل اليوم في بلادنا فان الوطني يرى نفسه أحق بالامتياز من الاجنبي الذي ارتحل عن بلاده وحل في أرض أخرى طلبا للقوت وطمعا في جلب الثروة فكم يستشعر الوطني بآلام هذا الامتياز وكيف يحب حكومته مع حرمانه من امتيازات بلاده بل حرمانه من أهم حقوقه ؟ واذا بغض حكومته كيف يمكن أن تسوسه وتأمل منه خيراً ؟ ثم إذا كان هذا الامتياز للوطني فالاجنبي لا يخالج ضميره هذا الاحساس لعلمه أن المميز أهل لذلك وأحق به لان البلاد بلاده والحاكم من جنسه يميزه كيف يشاء . ويظهر من هذا خطأ إنشاء المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية في الديار المصرية وانها لطريق وعر في اقامة السياسة الداخلية وتوطيد الراحة العمومية واليك مثلا من نظام تلك المحاكم :

اذا قتل وطني أجنبيا نصبت للقاتل الشباك وقبضت عليه المصايد وزج في السجن وجيء به الى المحاكم وحوسب على ما اقترف وحكم عليه بالاعدام في يوم معهود ومشهد معلوم وهذا عدل لا يرتاب فيه أحد ولكن اذا كان القاتل هو الاجنبي فلا تنصب له الشباك ولا تصطاده المصايد بل يبعث باوراق التهمة الى القنصلية فاذا رآها القنصل وكان رجلا عادلا حكم بنفيه الى بلاده ثم يعود الجاني بعد قليل من الزمان ويعيش بيننا بالسلام وبالامان ، وان كان القنصل ممن يتهاونون بالقانون خلى سبيل الجاني وقال ان عندنا من الاشغال السياسية مالا يسمح معه بالنظر في القضايا فلسنا قضاة !! ولهم المذروبهذا تضيع حقوق أهل المقتول وحق النيابة في النظام

والسلام فهذا هو طرز القضاء في الجنايات الذي عليه قطرنا وبه حفظ الامن وراحة السكان!

ومن دعائم سياسة الملك الداخلية عدم التفريق بين طبقات الامة في تولي الاعمال ونوال الوظائف فلا يصح قصر الوظائف على ابناء الطبقة العليا فان الكثير منهم بل الاغلب فيهم غير أكفاء لتقلد الوظائف وادارة الاعمال بل على العكس من ذلك فان في الطبقات الاخرى من هو أكثر استعداداً وأقوى ذكاء وأحسن طباعاً وأشد محافظة على الشرف والآداب من ابناء الطبقة العليا وحينئذ فلا بد للحاكم من ان يحكم الكفاءة في تولي الاعمال وادارة الشؤون حتى يؤمل أن تسود رعيته وتصلح أمته لها بقية

الموسوعات

مجلة جديدة ظهرت في مصر القاهرة تصدر في غرة ومنتصف كل شهر عربي تبحث في كل فن وترمي الى كل غرض يتولى تحريرها لجنة من أفاضل الكتاب في مصر وينشر شاعر مصر اليوم أحمد افندي (بك) شوقي فرائد أشعاره ومحاسن رواياته فيها وقد عهدت اللجنة في إدارة المجلة الى حضرة الاديب الفاضل أحمد حافظ افندي عوض وقد أودع العدد الاول منها بعد المقدمة وبيان غرض المجلة نبذة تاريخية شرعية كان خطب بها على جمعية المعارف المصرية العالم الفاضل علي افندي بهجت مترجم نظارة المعارف تبحث في عقد زواج القائد (جاك فرنسوا منو) باحدى بنات أشراف رشيد بعد تظاهره بالاسلام الذي مكنه من خداع المسلمين وخدمة أمته